

استمارة معلومات خاصة بالباحث

المشارك بها في الملتقى الوطني عن بعد حول تكنولوجيا المعلومات والاتصال والأمن القانوني للمواطن المنظم من طرف قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، بجامعة غرداية، وبالإشتراك مع فرقة البحث "الاشكاليات العملية والقانونية لوسائل التقدم العلمي في مجال الاثبات المدني وأثرها على تحقيق الأمن القانوني"، وفرقة البحث "ضمانات الأمن القانوني في القانون الدستوري الجزائري"، يوم 03 جوان 2023م.

الاسم واللقب: عيسى عويبر

الرتبة العلمية: أستاذ محاضر -ب-

المؤسسة المستخدمة: جامعة محمد لمين دباغين - سطيف 2 -

التخصص: قانون دولي / علوم سياسية وعلاقات دولية.

عنوان المداخلة: مساهمة جودة الصياغة القانونية في تحقيق مبدأ الأمن القانوني.

محور المداخلة: المحور الأول.

البريد الإلكتروني: Aouiber2020@gmail.com

البريد الإلكتروني المهني: a.aouiber@univ-setif2.dz

رقم الهاتف المحمول: 0698191861

ملخص المداخلة.

تسعى هذه الدراسة إلى الإجابة على الإشكاليات التي يثيرها متغيري البحث، فبالنسبة للمتغير المستقل والمتعلقة بجودة الصياغة القانونية، ذلك أن إعداد القاعدة القانونية من الأعمال جد مهمة، بحيث أن صياغتها بوضوح يسهل العمل بها ويبعد كل مجالات التفسيرات والاجتهادات التي لا تحقق دائما الغرض منها، وضرورة علم المخاطبين بها ببسر وسهولة، وضمان الثبات النسبي لهذه القواعد واستقرار المراكز القانونية للأفراد، وتقوية الثقة في العلاقات القانونية، والقدرة على توقع الأمور مسبقا، وتخطيط العلاقات المستقبلية.

أما بالنسبة للمتغير التابع وهو المتعلق بالبحث في كيفية مساهمة الصياغة الجيدة في تحقيق الأمن القانوني، على اعتبار أن القاعدة القانونية مهما كانت قوتها تبقى في حاجة دائمة للتجديد، لأنها ليست قاعدة مطلقة، فهي في تغير مستمر وفقا للتطورات المجتمعية، وهذا ما يدفع بدولة القانون إلى ضرورة مواكبة هذه التطورات، وإيجاد نصوص قانونية جيدة وملائمة، وهذه المواكبة والموائمة هو ما يبرز أهمية الأمن القانوني للمنظومة التشريعية للدولة، ومن خلال هذه الأهمية يمكن طرح الاشكالية التالية:

- الاشكالية البحثية: كيف تساهم جودة الصياغة القانونية في تحقيق مبدأ الأمن القانوني؟

ومن خلال الاشكالية السابقة يمكن استخراج الاسئلة الفرعية التالية:

- ما هي آليات الصياغة التشريعية الجيدة للنص القانوني؟
- ماهي مقومات مبدأ الأمن القانوني؟
- كيف تساهم آليات الصياغة التشريعية الجيدة للنص القانوني في تحقيق الأمن القانوني؟

وللإجابة عن الأسئلة السابقة يمكن اعتماد الخطة التالية:

- المحور الأول: مفهوم الأمن القانوني ومقوماته.
- المحور الثاني: آليات الصياغة التشريعية الجيدة للنص القانوني.
- المحور الثالث: مساهمة آليات الصياغة التشريعية الجيدة للنص القانوني في الأمن القانوني
- خاتمة واستنتاجات.

المدخلة كاملة.

يعتبر القانون هو الأداة الأساسية لتنظيم العلاقات بين الأفراد في المجتمع، والأمن القانوني من أهم الغايات التي يهدف القانون إلى تحقيقها، لكونها إحدى الأسس الهامة التي يقوم عليها بناء الدولة القانونية التي تخضع فيها سلطات الدولة لحكم القانون، فلا بد أن يكون أي نظام قانوني محققا للاستقرار والانضباط في كافة المجالات سواء كانت المراكز القانونية أو الأعمال المادية والقانونية، فبقدر ما تكون هذه المراكز واضحة ومحمية بنصوص قانونية بقدر ما يسود الاستقرار في الحقوق.

وفي بداية مناقشة اشكاليات الدراسة تتناول الدراسة مفاهيم المتغيرات المستخدمة وهي الأمن القانوني، وجودة الصياغة التشريعية.

المحور الأول: مفهوم الأمن القانوني ومقوماته.

إن فكرة الأمن مفهوم قديم شأنه شأن سائر الأفكار والوظائف، فقد تطورت تطورا واضحا بفعل المتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ففي الماضي كان مفهوم الأمن يهدف أساسا إلى إقرار وحماية النظام القائم وأهدافه وغاياته، ومن ثم رسخ مفهوم الضبط في حماية النظام القائم وأهدافه وغاياته، ولم تكن ثمة حاجة إلى لجوء الدولة إلى وضع قواعد قانونية لإقرار تلك الفكرة، أما في الوقت الحاضر وفي إطار الدولة الحديثة فقد تغير مفهوم الأمن من كونه مجرد عملية للضبط، إلى كونه منطلق وأساس لدولة القانون¹.

تعريف مبدأ الأمن القانوني:

يتفق الفقهاء أن فكرة الأمن القانوني فكرة فضفاضة يصعب حصرها وتحديدها لسعة المجالات التي تتعلق بها، فهي تختلف من مجتمع إلى آخر، ومن بيئة إلى أخرى، ومن عصر إلى آخر، لذلك لازال الفقه المقارن يصبر أغواره رغم العديد من المحاولات.

وبالرغم من تباين مذاهب الفقه حول تحديد مفهوم الأمن القانوني، فإنه يقوم على الاعتراف المتبادل بوجود الآخرين وما يتولد عن ذلك من روابط قانونية تنبثق من أوضاع الحياة الاجتماعية. فهناك:

1. علي الحنودي، الأمن القانوني، مفهومه وأبعاده، ، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، العدد 96، 2011، ص.118.

- أولاً: الاحساس بأن حرية الفرد لا تعني سلطانه المطلق إزاء الآخرين، وإنما تعني فقط احترام شخصيته دون المساس بطبيعته الانسانية.

- ثانياً: الأوضاع الاجتماعية التي من شأنها أن تجعل الفرد يعمل على تعيين وتحديد الروابط القانونية¹.

فقد ذهب البعض إلى تعريفه بأنه "معرفة الأفراد لمراكزهم القانونية على نحو دقيق ومؤكد وواضح، إذ يمكنهم ذلك من معرفة ما لهم من حقوق وما عليهم من واجبات، وهو ما يتيح لهم التصرف باطمئنان استناداً إليها دون خوف أو قلق من نتائج هذا التصرف في المستقبل"².

كما عرفه البعض الآخر بأنه "وجود نوع من الثبات النسبي للعلاقات القانونية، واستقرار المراكز القانونية لغرض إشاعة الأمن والطمأنينة بين أطراف العلاقات القانونية سواء أكانت أشخاص قانونية خاصة أم عامة، حيث تستطيع هذه الأطراف ترتيب أوضاعها وفقاً للقواعد القانونية القائمة وقت مباشرتها لأعمالها، دون أن تتعرض لمفاجآت أو أعمال لم تكن في الحسبان صادرة عن إحدى سلطات الدولة الثلاث، ويكون من شأنها زعزعة ركن الاستقرار والثقة والاطمئنان بالدولة وقوانينها"³.

فمن خلال هذه التعريفات يتضح أن مبدأ الأمن القانوني يتشكل من جانبين مهمين :

- يجب على القانون أن يسمح للأفراد ببناء التوقعات.

- وضوح القاعدة القانونية المطبقة.

خصائص مبدأ الأمن القانوني: يتميز هذا المبدأ بمجموعة من الخصائص من أهمها:

العمومية: والمقصود بالعمومية هو التوجه بخطابها إلى كافة المخاطبين، سواء كانوا أشخاصاً أو تحديد العلاقات والمراكز القانونية.

الطبيعة الآمرة: يلجأ المشرع إلى هذه الوسيلة حينما يهتم ببعض القيم يرى الحفاظ عليها ويلزم الجميع باحترامها ليسود الأمن القانوني داخل المجتمع.

1. نعيم عطية، القانون والقيم الاجتماعية، دراسة في فلسفة القانون، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، القاهرة، 1971م، ص 80.
2. حامد شاكر محمود الطائي، العدول في الاجتهاد القضائي، دراسة قانونية تحليلية مقارنة، الطبعة الأولى، المركز العربي للنشر والتوزيع، 2018م، ص 122.

3. يسرى محمد العصار، الحماية الدستورية للأمن القانوني، مجلة النهضة، القاهرة، العدد الثالث، السنة الأولى، 2003م، ص 51.

العالمية: إن الأمن القانوني ضرورة حتمية تتحقق على مستوى القواعد القانونية الدولية التي تحكم العلاقات الدولية، وهذا بغرض حماية حقوق الإنسان المختلفة، فهو ليس مطلباً داخلياً أو إقليمياً فقط بل هو عالمي أيضاً بامتياز.

التطور: من سمات هذا المبدأ أنه يخضع للتطور والتغير، طبقاً لتغير وتبدل وتطور الظواهر المستجدة، كي يساير ركب التطور الذي يسير فيه المجتمع.

يحمي دولة القانون: فقد أصبح مبدأ الأمن القانوني أحد مقومات دولة القانون، باعتباره ضابطاً لأعمالها وتصرفاتها في كل أشكالها المختلفة.

المحور الثاني: آليات الصياغة التشريعية الجيدة للنص القانوني.

إن الصياغة التشريعية هي وسيلة إنشاء النصوص التشريعية الرصينة وظهورها إلى الحيز الخارجي لتكون قابلة للتطبيق العملي من المخاطبين بها، فتطبيق النصوص التشريعية لا يكون ممكناً إلا عن طريق أداة معينة تجعل منها ذات أثر ملموس على الواقع ويكون قابل للتطبيق والتفسير في الوقت ذاته وهذا لا يتحقق إلا عن طريق الصياغة التشريعية إذ تعمل على اخذ المواد الأولية التي تعد جوهر القاعد القانونية وإنشائها في قوالب من ألفاظ ومصطلحات قانونية تشكل بنية النص التشريعي على وفق معايير معينة يساهم كل منها في إضفاء خاصية معينة على النص التشريعي الذي قد يكون مرناً أو جامداً أو يتراوح بين المرونة والجمود حسب المقتضيات التي يرى الصائغ التشريعي إن لها أثر واضح في تنظيم سلوك الأفراد في المجتمع¹.

و الصياغة التشريعية هي أداة وحلقة الوصل في بناء وتنسيق النصوص التشريعية فهي أداة وصل بين كل من المشرع والأفكار التي يسعى إلى تضمينها في النصوص التشريعية، فهي أداة وصل بين المشرع والمخاطبين بحكمها مما يساهم بشكل واضح في فهم وإدراك قصد المشرع، وبالتالي تجاوز المشاكل التي قد تظهر عند التطبيق على الوقائع القانونية، ومما لا شك فيه إن ذلك يجعل من الحكم متوافقاً مع حكمة التشريع من ناحية وغير متعارض مع غيره من النصوص من ناحية أخرى.

1. شمس الدين الوكيل، مبادئ القانون، ط1، الناشر منشأة المعارف، الإسكندرية 1968.

والصياغة التشريعية تقاس بجودة اللغة القانونية عند الكتابة والترجمة، والصياغة التشريعية لا تعبر عن لغة، بيد إن التعبير عن هذه اللغة وبيان ألفاظها ومصطلحاتها وما تتميز به يكون عن طريق الصياغة فهي الوسيلة التي تمكن المشرع من إظهار اللغة القانونية بألفاظها ومعانيها ومصطلحاتها.

كما تساهم الصياغة التشريعية في تماسك النصوص من حيث الشكل والمضمون من جهة، ومن جهة أخرى تطوير النظام القانوني للدولة من كافة النواحي السياسية والاقتصادية، لأن الصياغة هي أحد الوسائل التي يمكن للمشرع من خلالها الدخول إلى بوابة تطوير النظام القانوني، ورفي المجتمع وإصلاحه وتقويمه، فالصياغة الجيدة تساعد في تحقيق أهداف التشريع وحكمة والتماسك والتجانس بين النصوص التشريعية¹.

والصياغة التشريعية لا تعبر عن لغة المشرع القانونية فقط و إنما تتطلب الاستعانة بالتشريعات المقارنة الأخرى التي تعد الاستعانة بها عند صياغة النصوص التشريعية من أهم الوسائل والعوامل المساعدة في تطور فن الصياغة التشريعية وتسعى إلى الدمج اللغوي بين القوانين المصاغة حديثا والقوانين المقارنة الأخرى التي اقتبس منها المشرع نصوص معينة².

وتساهم الصياغة التشريعية في تماسك النصوص من حيث الشكل والمضمون من جهة، ومن جهة أخرى تطوير النظام القانوني للدولة من كافة النواحي السياسية والاقتصادية، لأن الصياغة هي أحد الوسائل التي يمكن للمشرع من خلالها الدخول إلى بوابة تطوير النظام القانوني، ورفي المجتمع وإصلاحه وتقويمه، فالصياغة الجيدة تساعد في تحقيق أهداف التشريع وحكمة والتماسك والتجانس بين النصوص التشريعية.

فالصياغة التشريعية الجيدة تعمل على توحيد النصوص التشريعية وترفع التناقض الداخلي والخارجي بينها وهذا ما يحقق التكامل بينها لتحقيق النظام في المجتمع وحتى تطبق في انتظام وانسجام لتحقيق العدالة المنشودة³.

1. رافد خلف هاشم الجهادي و د.عثمان سلمان غيلان العبودي، مرجع سابق، ص.36 و د. سعيد أحمد بيومي، لغة القانون في ضوء علم النص، ط1، دار شتات للنشر والبرمجيات، مصر 2010، ص.22-82، (انظر: حيدر ادهم الطائي، دروس في الصياغة القانونية، ط1، بغداد، مركز العراق للأبحاث، 2010، ص.81).

2. عبد القادر الشخيلي، فن الصياغة القانونية، ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 1995، ص.102.

3. حيدر ادهم الطائي، دروس في الصياغة القانونية، ط1، بغداد، مركز العراق للأبحاث، 2008، ص.78.

ويذهب جانب من الفقه إلى إن الأخذ بطرق الصياغة من الدول المقارنة يعد من أهم طرق تطور النصوص التشريعية ويأتي دور الصياغة في إضفاء الخصوصية للتشريع وإن كان قد اقتبس بعض أحكامه من قانون آخر لجعله متوائماً مع الواقع الاجتماعي وفقاً للمعايير الخاصة بالصياغة التشريعية التي تحافظ على خصوصية التشريع الجديد وميزاته. فالإقتباس من القوانين المقارنة لا يعد نقصاً بل يرفع من شأن ورفي القانون مع مراعاة الخصوصية في صياغة التشريع بطريقة تعبر عن واقع المجتمع الذي يوضع له التشريع.

وتمثل فكرة الاستقرار القانوني الهدف الأساسي عند صياغة النصوص القانونية ، لأن القانون بوصفه الأداة الأساسية لتنظيم العلاقات بين الأفراد في المجتمع لذا يجب إن يكون هذا التنظيم محققاً للاستقرار والانضباط في المراكز القانونية ، وهذه الاستقرار والانضباط يعتمد على الصياغة التشريعية التي من خلالها يتحقق هذا الاستقرار القانوني المنشود من خلال صياغة قواعد قانونية محددة وواضحة ، فالصياغة التشريعية السليمة تعد أهم أدوات الاستقرار القانوني الذي من خلاله يتحقق التوازن الاجتماعي بين أفراد المجتمع.

المحور الثالث: مساهمة آليات الصياغة التشريعية الجيدة للنص القانوني في الأمن القانوني.

إن مبدأ الأمن القانوني يقوم ويرتبط ارتباطاً وثيقاً بالقاعدة القانونية وسلامتها من كافة الشوائب والنقائص، فالقاعدة القانونية تصدر عن الجهة التشريعية المختصة والتي تتمتع بكافة الامتيازات والسلطات لإصدارها والحرص على تنفيذها والسهر على استمراريتها وإلزاميتها¹.

ولكي يتجسد الأمن القانوني يجب على واضع القانون، وضع إطار قانوني يمثل أساساً يمكن للفرد أن يقيم عليه قراره الشخصي، يتمثل هذا الإطار القانوني في وضوح القاعدة القانونية وتحديداتها، وأن تتوافر في القاعدة القانونية خصائص تمكن الأفراد من إمكانية الوصول إليها والعلم بمضمونها بدرجة كافية، وذلك لتمكين المخاطب بالقانون من اكتشاف الخيارات المتاحة أمامه والنتائج القانونية المترتبة على كل نشاط ممكن اختاره. كما يجب أن يكون هذا الإطار القانوني قابلاً للوثوق به بدرجة كافية لتمكين المخاطب بالقانون من وضع مشروعاته بعيدة المدى داخل هذا الإطار القانوني.

1. حورية أورك، مدى مساهمة القضاء الإداري في تحقيق الأمن القانوني، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، العدد 11، 2017م، ص.259.

01/ وضوح القاعدة القانونية وقابليتها للإدراك:

يتجسد مفهوم الأمن القانوني في وضوح القواعد القانونية وإمكانية الوصول إليها والإلمام بها، ومن ثم القدرة على التنبؤ بالأوضاع القانونية في ضوءها، بما ييسر من مهمة المشرع في الوقوف على نقض دستورية التشريع فيتجنبها، ويسهل من مهمة المخاطبين بالتشريعات في تقدير مدى دستورتها، ومن ثم تحديد موقفهم من اللجوء إلى قاضي الدستورية من عدمه، بل ييسر من مهمة الأخير ذاته في إقناع الجماعة بأحكام الدستورية التي يحول غموض معايير الرقابة وقصورها دونه.

فلكي يتحقق الأمن القانوني ينبغي العمل على صياغة القاعدة القانونية بطريقة تتسم بالدقة والبساطة والوضوح حتى يتمكن الناس من فهم القانون والتعرف بسهولة على مضمونه والامتنال لأوامره. فاللغة المعقدة أو الغامضة تثير الخلاف والإبهام والاضطراب في المعاملات، ويتنافى ذلك مع الأمن والاستقرار القانوني، ولا ينبغي أن تقتصر سمة الدقة والوضوح على العبارات فقط، بل يجب أن تمتد إلى الاصطلاحات القانونية المستعملة. حيث ينبغي العمل قدر الإمكان على اعتماد الصياغة التي تؤدي إلى خلق نصوص واضحة الدلالة والتي لا تقبل الاحتمالات الكثيرة لتأويله. أي أن معنى النص ينبغي أن يفهم بمجرد قراءته بمفرده وجملة من غير توقف على أمر خارجي¹. لذلك يتعين الأخذ بالصياغة الجامدة قدر المستطاع، والتي يتحقق من خلالها التعبير عن جوهر ومضمون القاعدة القانونية بطريقة محكمة يرفع عنها اللبس والإبهام، بحيث لا تحتل عدة تأويلات، إلا المعنى الوحيد الذي دلت عليه عبارة النص.

وتبرز أهمية الصياغة التشريعية فيما يأتي :-

- تحسب النظام القانوني في الدولة.
- إن جودة الصياغة للتشريعات تؤدي إلى ضمان استقرار هذه التشريعات وعدم الحاجة إلى إجراء تعديلات مستمرة عليها.
- إن جودة الصياغة التشريعية تحمي الحقوق الفردية، حيث ينص القانون على تفاصيل الحقوق والحريات.
- إن القانون هو الأساس لفصل المحاكم في الدعاوى التي ترفع أمامها، وبالتالي فإن القانون المصاغ صياغة محكمة سيمكن القضاء من تطبيق القانون بشكل أسهل.

1. ممام محمد محمود زهران، المدخل إلى القانون، النظرية العامة للقانون، دار الجامعة للنشر، 2006م، ص 561.

02/إمكان الوصول إلى القواعد القانونية:

للوصول إلى أمن قانوني محقق يجب استخدام لغة واضحة في القانون يفهمها المواطن العادي، وتوفير جميع الوسائل التي تمكنه من الاطلاع على المعلومات القانونية المخاطب بها، وتذليل كافة الصعوبات التي تحول من وصولها إليه، لأن الجهل بالقانون لا يسمح به القانون نفسه.

إن نشر التشريع هو الوسيلة التي يتم بها شهر القاعدة القانونية وإعلام المخاطبين بها حتى يلتزمون بحكمها. فليس من العدل تطبيق القانون على الناس إلا بعد أن يعلموا بصدوره وتتاح لهم فرصة التعرف على مضمونه وما يحتوي عليه من أوامر. وبذلك يصبح التشريع نافذا في ذاته بمجرد إصداره، ولكنه لا يصبح ملزما إلا بعد نشره بالطريق القانوني. فالنشر إجراء ضروري لجعل التشريع ملزما للمخاطبين به¹.

إن متطلب النشر ضروريا لكفالة اليقين، ومن ثم الأمن بشأن النسخة الفعلية الحقيقية للنص وتاريخه ويمثل هذا الوظيفة التوثيقية للنشر. أما الوظيفة الإعلامية للنشر فتتمثل في إعلان المخاطبين بالقانون بأن قاعدة قانونية معينة قد دخلت حيز النفاذ. ومن الضروري بالطبع لكل نظام قانوني أن يكرس قرينة التزام كل شخص بالقاعدة ما دام أنه قد تم نشرها بصورة رسمية، ومن ثم يجب عليهم احترامها. والقول بغير ذلك لا يسمح للنظام القانوني بالوجود، ذلك أن مثل هذا النظام القانوني، الذي لا يرسخ القرينة السابقة، يكفل ثقة محدودة أو لا يكفل ثقة على الإطلاق في القواعد القانونية، وبالتالي تبقى أفعال الأطراف الأخرى غير قابلة للتوقع.

1. محمد حسين منصور، نظرية القانون، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2009م، ص 236.

خاتمة واستنتاجات:

تتجلى نتائج الأخذ بجودة الاجراءات التشريعية وصياغة النصوص القانونية في تحقيق السلطات العامة قدر من الثبات النسبي للعلاقات القانونية، وحد أدنى من الاستقرار للمراكز القانونية المختلفة بهدف إشاعة الأمن والطمأنينة بين أطراف العلاقات القانونية، بحيث يتمكن الأشخاص من التصرف باطمئنان على هدى من القواعد والأنظمة القانونية القائمة وقت قيامها بأعمالها وترتيب أوضاعها على ضوء منها، دون التعرض لمفاجآت أو تصرفات مباغتة صادرة عن السلطات العامة يكون من شأنها زعزعة هذه الطمأنينة أو العصف بهذا الاستقرار واحترام السلطات كافة لحكم القانون وتطبيقه حتى وإن كان يتعارض مع مصالحها.

وتتمثل وظيفته في تأمين النظام القانوني من الاختلالات والعيوب التشريعية الشكلية والموضوعية، وهو ما يستدعي سن تشريعات تتسم بالوضوح في قواعدها، وأن تكون توقعية ومعيارية، وهي ثلاثة مرتكزات بديهية يقوم عليها القانون، وردت ضمن متطلبات أخرى يقتضيها الأمن القانوني لتفادي إصدار تشريعات مضطربة بعد ملاحظة انتشار ظاهرة عدم الأمن القانوني.

فغموض النصوص التشريعية كان دائما مرتبطا من الناحية التاريخية بإساءة استخدام السلطة، لذا كان لزاما على المشرع أن يتبع مناهج جديدة في الصياغة تبتعد عن العبارات الغامضة أو المتميعة المحملة بأكثر من معنى. فغموض النصوص التشريعية يفتح باب إساءة استعمال السلطة، والتمييز بين الأفراد عند تطبيق القانون، وانتهاك الحقوق والحريات لأن إبهام النص يمكن السلطة من تأويل النص تأويلات متعددة وكل تأويل سيطبق على فئة من فئات المجتمع. فالصياغة التشريعية هي علم وفن يتكون من مجموعة من المعايير العامة واللغوية التي تصوغ القاعدة القانونية بالشكل الذي ينسجم مع السياسة التشريعية التي تتبناها الدولة.

التوصيات:

- على المشرع التقيد بمعايير الصياغة التشريعية وان يكون أكثر دقة في انتقاء الألفاظ والصيغ عند صياغة النصوص التشريعية والتميز بينها بشكل لغوي سليم.
- تسليط الضوء من طرف الجهات المختصة على العيوب الموجودة في النصوص التشريعية من أخطاء مادية وأي تكرار وتعارض بين النصوص التشريعية.
- إدراج تدريس مادة الصياغة التشريعية والمبادئ التي تقوم عليها في كليات الحقوق بالجامعات الجزائرية لما لها من أثر في إنشاء كوادر متخصصة في مجال الصياغة التشريعية والتي يمكن تطويرها في المستقبل.